AL-TAKAMUL AL-MA'RIFI |JUNE 2021 |VOL. 4 ISSUE 1
ISSN: 2716-6899 |E: ISSN: 2716-6902
www.al-takamulal-marifi.my

الفقر وعلاقته بالأمن والاستقرار آثار ومعالجات: رؤية اقتصادية مقاصدية

POVERTY AND ITS RELATIONSHIP TO SECURITY AND STABILITY, EFFECTS AND TREATMENTS: AN AL-MAQASID APPROACH

Tawfiq Abdulrahman Qasim
Universiti Sultan Azlan Shah, Darul Ridzuan,
Bukit Chandan, 33000 Kuala Kangsar, Perak, Malaysia.
E-mail: tawfeeq@usas.edu.my

ملخص

هذا البحث يهدف إلى بيان العلاقة بين الفقر والاستقرار وتأثير كل واحد منها على الآخر سلبا وإيجابا والتأكيد على ضرورة التوفيق بينهما في عملية النهوض في المنظور المقاصد الإسلامي الاقتصادي. المنهج المعتمد عليه في هذا البحث هو المنهج التحليلي بحيث قام الباحث بتحليل الإحصاءات الرسمية. وأهم ما توصلت إليه أن الاستقرار لا يتحقق بالقوة العسكرية والأمنية فقط، بل إن تحسن الأوضاع الاقتصادية وانخفاض نسبة الفقر والبطالة ورضا المواطنين عن الوضع المعيشي.

كلمات مفتاحية: الفقر، الاستقرار، علاقة، آثار الفقر، المقاصد

Abstract
This research aims to clarify the relationship between poverty and stability and the impact of each one on the other, negatively and positively, and to emphasize the need to reconcile them in the process of advancement in the Islamic economic perspective. The method adopted in this research is the analytical method, as the researcher analyzed the official statistics. The most important finding is that stability is not achieved by military and security forces only, but rather the improvement of economic conditions, a decrease in the rate of poverty and unemployment, and citizens' satisfaction with the living situation.

Keywords: Poverty, stability, relationship, impacts of poverty, maqasid

المطلب الأول: مصطلحات الفقر والاستقرار ومؤشراتهما

أولاً: مفهوم الفقر في المنظور الشرعي

يدور مفهوم الفقر في اللُّغة حول الحاجة، والعوز، فالفقير هو المحتاج .وهو ضدَّ الغِنَى، والفقير: مكسور فقار الظَّهر، وهو مشتقٌّ من انفقار الظَّهر، أي انكسار فقاره، فكأنَّ الفقير مكسور الظَّهر من شدَّة حاجته، والفقير الَّذي له ما يأكل.

وفي الاصطلاح اختلفت وجهات النظر بين فقهاء الشريعة في بيان حد الفقر، لما للموضوع من أهمية في استحقاق الزكاة، ونقف منها على هذا التعريف: اهتم فقهاء الشريعة بضبط معيار الفقر وحده ولذلك لما يترتب عليه من أحكام في استحقاق الزكاة واختلف في ذلك إلى أقوال فذهب بعضهم إلى أن الفقر هو عدم ملك نصاب الزَّكاة (ابن عابدين، 1975). أما المالكية فالفقير عندهم من لا يملك قوت سنة (الدسوقي، د.ت). والشافعية يقولون أن الفقير من لا مال له ولا كسبا (الشافعي، 1393م)

والخلاصة أن الفقر هو "عدم ملك الإنسان لما يكفيه من المال (ابن تيمية، د.ت) وحد الكفاية تحدده طبيعة المكان والزمان، ويختلف من بلد لآخر وهذا المفهوم هو الأقرب لمقاصد الشرع والأوسع بحيث يسمح بإدخال المؤشرات والمعايير المعاصرة التي تضعها المنظمات الدولية كمحددات للفقر كالتعليم والصحة وفرص العمل المناسبة وغيرها (ديبان ناريان، 2000م)

ثانياً: الفقر في المنظور الاقتصادي

للفقر عن علماء الاقتصاد معاني متعددة نلخص بعضا منها فيما يلي:

- الفقر يعني العجز عن إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية سواء ذلك الأفراد أو الشعوب
- الفقير الذي يملك شيئا والمجتمع الفقير الذي يكون أغلبية مواطنيه من المعدمين
- انخفاض الدخل عن مستوى معين في السنة.
- الفقر هو انعدام الرفاهية وانخفاض مستوى المعيشة وإحساس الفرد بأنه يعيش في مستوى أقل مما يعيشه غير في المجتمعات الأخرى (كمال خطاب، 2002م)

والخلاصة أن الفقر هو "الحالة التي يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم، وكل ما يعدُّ من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق للحياة". يشترك في الأفراد والمجتمعات.

ثالثاً: المؤشرات المعاصرة للفقر.

اعتبر البنك الدولي أن الدول التي يقل معدل دخل الفرد السنوي فيها عن 600 دولار أميركي، دولاً فقيرة، ثم خفض هذه القيمة إلى 400 دولار أو ما يوازيها من العملات الأخرى العام 1992. وثمة دول أخرى، دخل الفرد فيها أقل بكثير من 300 دولار أميركي سنوياً، وهي بهذه الحالة تعتبر دولاً في حالة فقر مدقع.

أما للأفراد فالبنك الدولي في عام 2008 جعل هذا الخط إلى 1.25 دولار عند، ثم أخيراً رفعه إلى 1.90 دولار في اليوم في عام 2015 نتيجة للارتفاع الأسعار.

وعندما تمَّ إدخال عناصر أخرى إلى جانب موضوع الدخل، تتعلَّق برفاه الإنسان نتبيَّن أن دولاً عظمى متوسط دخل الفرد فيها مرتفع جداً، شمل الفقر الملايين من الناس حتى في الدول المتقدمة،

فالفقير اليوم هو لا يستطيع دخله أن يؤمن له الإنفاق الكافي لتأمين الحد الأدنى لحاجاته من الغذاء، والسكن والملبس والعلاج والمياه النقية، وتوفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة، وتسديد فواتير الماء والكهرباء، وتلبية الواجبات الاجتماعية. (هويدا عدلي، د.ت)

رابعا: مفهوم الأمن والاستقرار ومؤشراته.

المقصود بالأمن هو: مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة أو التنظيمات لحماية أفرادها من أي خطر يهددها بما يكفل لشعبها حياة حرة كريمة هانئة ومستقرة والحرص على سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية كالعنف والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة أو الخارجية كالغزو الحروب والعسكرية (محمد شحادة، 1999م)

والمقصود بالاستقرار هو: حالة لنظاما ما يتسم بالثبات والنسبي في العلاقة بين عناصره ومكوناته وعدم وجود تحولات شاملة في النظام السياسي (طارق الطروانة، د. ت).

إذا فالاستقرار هو ونمط سلوكي يقوم به نظام الحكم في بلد ما يعمل على بقاء الأوضاع الراهنة على ما هي عليه، وضمان التوازن بين القوى وتحقيق السلام الشامل في جميع نواحي الحياة بحيث لا يتعرض الأمن القومي للتهديد وضمان استمرارية ذلك (يوسف عطاري، 2016م).

وركز بعضهم بتعريفه الاستقرار على الجانب ثبات الجانب الاقتصادي بمعنى أن استقرار النظام مرتبط بمدى توفيره الحاجات الأساسية للمواطنين (بدر شافعي، 2016). وهذا يدل على مدى ارتباط الاستقرار بالقضاء على الفقر وتحسين الحالة المعيشية للمواطنين.

مؤشرات الاستقرار:

لقياس الاستقرار من عدمه في بلد ما وضع المختصون بعض المؤشرات يحكم من خلالها على قوة الاستقرار واختلاله نقف على أهمها فيما يلي:

1- انتقال السلطة في الدولة:

والمقصود به عملية التغير في لرأس السلطة، فإذا تم الانتقال دستوريا على نظام البلد فهذا مؤشر للاستقرار، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فيعد مؤشرا على عدم الاستقرار، وقد عانت الدول النامية بين 1958-1977م حالة صعبة من عدم الاضرابات وعدم الاستقرار حيث سجل في الفترة 151 انقلابا بمعدل 8 انقلابات في كل عام.(يوسف حسن، 2016م) وما عايشناه في الآونة الأخيرة في 2011م من اضطرابات وصدمات، كنتيجة لمطالبة الشعوب بتغير أنظمة الحكم ، ومن نتج عن ذلك من آثار كارثية في شتى مجالات الحياة، مؤشرا على أن العربية والإسلامية تعيش في ضراب وعدم استقرار داخليا وخارجياً.

2- قدرة النظام الحاكم على حماية سيادة الدولة:

فالقدرة على حماية المجتمع وسيادة الدولة، فالدفاع عن البلاد من العدوان الخارجي وحماية أمن المجتمع من التهديدات الداخلية من المؤشرات الهامة للاستقرار البلد، فعدم الاستقلالية في اتخاذ القرارات والتبعية للدول والقوية، والسماح بانتهاك سيادة الدولة، وضعف الدولة في فرض الأمن وضبط المخالفين مؤشراً مهما على عدم الاستقرار (محمد الجابري، 1994م).

3- السيطرة على الوضع الأمني.

تدهور الوضع الأمني يعد المؤشر الأمني الأهم لقياس الاستقرار في أي بلد، فالبلد غير المستقر يشهد اضطرابات وتحولات أمنية، كما يعد غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية وإخماد النزعات الانفصالية والتمردات، مؤشرا مهماً للاستقرار الداخلي (أحمد الصبيحي، 2003م).

ويكون ذلك من خلال استراتيجية متكاملة تمكن من القضاء على كل أسباب النزاع والشقاق في الدولة، وتشعر كل فرد بالمساواة التامة مع الاخرين، ويشعر معها كل فرد في الدولة بأنه جزء لا يتجزأ منها، يكن لها الولاء والتقدير، ويكون مستعدا للتضحية من اجلها، فتتوقف بذلك الحروب والنزاعات ويتجه المواطنون نحو التنمية (نيفين عبد المنعم، 1998م).

4- الديمقراطية والمشاركة السياسية:

تشجيع المشاركة السياسية للمواطنين وفتح قنوات الاتصال بين الحكام والمحكومين، فالمشاركة السياسية يقصد بها " الأنشطة التي عن طريقها يساهم أعضاء المجتمع في اختيار الحكام وفي تكوين السياسة العمومية بشكل مباشر أو غير مباشر"(بهاء الدين مكاوي د.ت) ولا تقتصر المشاركة المقصودة هنا على المشاركة في مؤسسات الدولة وصناعة القرار السياسي مباشرة، بل تشمل المشاركة في الجمعيات

المحلية والنقابات والمؤسسات الدينية، وكل تجمع يحوز على السلطة ويسعى للتأثير في الحياة السياسية، فالبلدان المستقرة يتم الوصل إلى السلطة من خلال الوسائل الديمقراطية ، وتكفل للأفراد حرية التعبير عن آرائهم في القضايا والوطنية، فالقمع، وتضيق الحريات، يأجج الشارع، وتهيئ فرص العصيان، لذلك نجد الآن أن أفضل الدول استقراراً هي تلك تلتزم الديمقراطية ، وتعزز قيم الحرية والمساوية بين مواطنيها.

5- تحسين مستوى معيشة المواطنين:

نجاح السياسات الاقتصادية للحكومة وقدرة السلطة على توفير احتياجات الناس وتمكينهم من العيش الكريم. إن توفير احتياجات الناس الاساسية ودعم الطبقات الفقيرة هي أكثر ما يستهلك جهد الحكومات الغربية اليوم، وأول ما يتصدر برامج الاحزاب السياسية في البلدان الغربية في مواسم الانتخابات ولئن كان ذلك كذلك في الدول المتقدمة حيث الدخل المرتفع وامكانية استقلال الافراد عن الدولة واعتمادهم على أنفسهم، فان مواطني الدول النامية أكثر حاجة الى خدمات الدولة في مجال الغذاء والعلاج والتعليم وغيرها من أوجه الحياة.

6- قلة النزوح الداخلي والهجرات الخارجية:

لأن النزوح الداخلي يشير اما الى غياب التنمية المتوازنة حيث ينزح الناس صوب المناطق التي تتركز فيها مشروعات التنمية، واما بحثا عن الامن حين تسود الحروب في بعض اجزاء الدولة فيلجأ المواطنون الى المناطق الامنة، والهجرات الخارجية تكون اما لأسباب سياسية (اللجوء السياسي) وأما للبحث عن فرص عمل لم توفرها الدولة أو لقلة العائد منها وعدم كفايته للعيش الكريم"(بهاء الدين مكاوي د.ت) مما تجدر الاشارة اليه هو، أن جميع مؤشرات الاستقرار تكاد تكون معدومة في معظم الدول العربية والإسلامية فالأنظمة العربية أخفقت في تحقيق الاستقرار رغم إنفاقها الهائل في المجال العسكري، وذلك لفشلها في إرساء قيم العدالة والحرية، والسيطرة على الثروة في التوزيع، فالاستقرار السياسي في جوهره، لا يتحقق بالقوة العسكرية والأمنية – مع أهميتها– وإنما يتحقق بالعدل والمساوة والحرية، والسعي إلى محاربة الفقر وتحسين معيشة السكان، فعملية الاستقرار شبكة معقدة من الإجراءات، يشترك في تحقيقه كل قوى المجتمع وفئاته. من خلال تعميق من الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع.

المطلب الثاني: آثار الفقر على الأمن والاستقرار

يمثل الفقر خطرا كبيراً للمجتمعات منذ القدم فقبل الإسلام كان الفقر والحاجة أكبر أسباب الحروب والإغارة كل قبيلة على آخر طمعا في تأمين احتياجاتهم، و المعاصرة، وذلك لأن الفقر هو أحد أهم مهددات الأمن والاستقرار في مجالات الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبانتشار الفقر تكثر الأمراض وسوء التغذية وتعم الباطلة، وتكثر الجرائم والسرقات كما تعم حالة السخط الاجتماعي ويتسب بشكل مباشر في اضطراب الأمن السياسي والاقتصادي (حسين الأسرج، د.ت) والسعي في مكافحة الفقر هو الخطوة الأولى لتحقيق الأمن الاستقرار وفيما يلي سنتعرض لبعض تلك الأثار:

1- انتشار الجريمة.

لا شك أن للفقر أثره الكبير في زيادة الجرائم التي تقع من الشباب، أو النساء، أو الأحداث، حيث ترى المدرسة الاجتماعية في تفسير الاجرام أن الظروف الاقتصادية السيئة تحتل المرتبة الأولى في مسؤولية الجنوح نحو الإجرام، وأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الجريمة الفقر، فالبيئة التي فيها الفقر والبطالة هي البيئة التي تكثر فيها جرائم المال والاغتصاب والقتل ونحوها (سامية الساعاتي، 1993).

وذكرت بعض الدراسات الاجتماعية أن 25% من أطفال المناطق الفقيرة يجنحون إلى الجريمة، في حين أن النسبة في المناطق المتقدمة لا تزيد على 1% وكذلك تدل الدراسات الاجتماعية أن انتشار البغاء والدعارة له ارتباط كبير بالفقر والمناطق الفقيرة، ولذلك فرق بعض الباحثين بين البغاء في المجتمعات الفقيرة الذي يرتبط بالحاجة، والبغاء في المجتمعات المتقدمة الذي يرتبط بالتحلل الجنسي والترفيه (رشدي فكار، 1980)

وهكذا تعاطي المخدرات، وتهريبها، حيث أوضحت بعض الدراسات: أن أكثر الفئات تعاطياً للمخدرات هم الفقراء، ومتوسطو الجهل، حيث تأتي مرتبة الأغنياء في المرتبة الثالثة، وذلك لشيوع الجهل فيما بينهم والهروب من المشاكل وغير ذلك (السيد على الشتا، 1988)

كما تشير الاحصائيات إلى أن حجم استهلاك المخدرات في الهند وصل إلى 250 طناً عام 1987 وفي باكستان 34 طناً (حمدي عبد العظيم، د.ت). وفي دراسة للمجلس القومي للأمومة والطفولة

بمصر تبين أن 16% من الشباب جربوا المخدرات، و4% منهم أدمنوا عليها، وأن مصر تكبدت خلال السنوات العشر الأخيرة 178 مليار جنيه.

2- إثارة الأحقاد بين الفقراء والأغنياء.

التباين الطبقي المفرط بين طبقات المجتمع، وخاصة مع غياب قيم التكامل والتعاون، يوغل قلوب الفقراء ويزرع في نفسهم الحق والكراهية للآخرين وخاصة الأغنياء والميسورين، ففي الوقت الذي لا يجد فيه الفقراء طعاماً لأسرهم وعلاج لأطفالهم يرون من حولهم يعيشون حياة الرفاهية والثراء، فمن الطبيعي أن يحدث ذلك، بل قد يطور بهم الحال إلى حب الانتقام ونشوب الصرعات، ووقائع التأريخ حافلة بالشواهد على ذلك، وإن حدث ووصل الفقراء إلى السلطة والحكم، تقوم بالانتقام من المجتمع وتمارس الظلم والطغيان، كما حدث مع نظام "الخمير الحمر" في كامبوديا و "أنور خوجا " في ألبانيا وهي مجموعات مسيسة ومنظمة من الفئات الفقيرة سيطرت على الحكم بدعم من النظام الشيوعي حينها، وتحولت إلى ديكتاتوريات عاتية وتحت شعار محاربة الأغنياء، قتلوا الآلاف ، ودمروا اقتصاد بلدانهم فقد قتلت حينها في كمبوديا من يقارب من مليون ونصف إنسان وتحولت ألبانيا فخلال الأربعين سنة من حكم نظام خوجا إلى أفقر بلد في أوربا.

تتغير الممالك وتتقلب الأنظمة ويبقى الصراع قائماً، فالأغنياء والأشراف أن عادوا إلى الحكم والسلطة ستبدأ حلقة جديدة من الصراع كما يصفه أحد مؤرخي الثورة الأربية: " عادوا كأنهم لم يروا شيئا ولم يتعلموا شيئا، لم تعلموا من القاصل ولا السجون والا المنافي، عادوا أكثر ضراوة للانتقام" (فاروق القاضي 2004م) وهكذا لن تتقف عجلة الانتقام والكراهية، حتى يتحقق التوزيع العادل للثروة، والقضاء على الفقر.

3- التبعية الاقتصادية والاجتماعية.

التبعية مصطلح تاريخي تأسس ضمن ما يعرف "النظرية الاستعمارية" ونشأت التبعية كنتيجة لعملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق الدول الفقيرة أو ما يسمى" بدول العالم الثالث" بالنظام الرأسمالي العالمي من منطلق عدم المساواة وعدم التكافؤ، للدول التابعة، فمفهوم التبعية الاقتصادية يشير إلى العلاقة غير المتكافئة بين الدول الفقيرة الغنية (أحمد محمد، د.ت) بحيث تقوم تلك بالاستغلال للخيرات البلدان الفقيرة، وما ترجعه لها تحاول من خلاله التغلغل في المجتمع الفقير بالتأثير فيه دينياً واجتماعياً،

وجعله تابعاً لها، كما حدث أثناء الحرب الباردة، حيث كان العالم النامي مقسماً على المعسكرين الرأسمالي، والشيوعي، وكان الدولة تعطى لها الأموال حينما تترك معسكراً إلى آخر.

وهكذا تصنع الدول الغنية من الأنظمة والحكومات، أتباعاً وجنوداً لتنفيذ سياستها الخارجية، كما تفعل فرنسا في الدول الإفريقية حيث لا زالت إلى اليوم تمارس دور الشرطي الخفي، تتحكم بمفاصل الحياة السياسية والاقتصادية، وتساهم في تنصيب الفاسدين المرتشين في المناصب الحساسة، مما أدى إلى انتشار الفساد المالي، وارتفاع نسبة البطالة والفقر (كريمة بقدي، 2012).

وما تمارسه الجهات المناحة اليوم، من محاولة تطيع المجتمع المسلم خير دليل على خطورة التبعية، فهذا الدول تدفع بشكل أو بآخر إلى إذكاء الصراعات الدنية والطائفة في المجتمع المسلم وتعمل على تقويض أمنه واستقرار، ثم تأتي بعد ذلك لتنفيذ أجندتها في هذه المجتمعات المتهالكة والمشردة، تحت لافتات الإغاثية والمساعدات والإنسانية.

4- انعدم الوعي الديمقراطي وطغيان الاستبداد.

كلما ارتفعت نسبة الفقر وقلة الموارد كلما ازادت حدة الصراع حولها؛ إذ تكون الطبقات المالكة والميسورة أكثر عدوانية وأكثر حرصاً على الاحتفاظ بما تحت يدها وقد ترى في الديمقراطية، ومنظومتها القيمية من مساواة وعدالة وسيطرة الأغلبية على القرار، خطرا عليهم، وهو ما يدفعها إلى التمسك بالسلطة وتقويض الوسائل الديمقراطية، والقمع للمخالفين لها.

كما أن للفقر انعكاسات سلبية واضحاً على القيم الديمقراطية، كالتعبير عن الرأي، وحرية الاختيار، وصنع القرارات. فهي تعتمد بشكل أساس على وعي الأفراد بحقوقهم، وقدرتهم على المطالبة به والدفاع عنه، وهذا ما لا يتأتى مع الفقر، فالفقير لا يفكر إلا في حدود توفير احتياجاته الأساسية، فهل يفكر بالديمقراطية، أو بقيمة صوته في اختيار من يمثله في البرلمان والقرار السياسي من لا يجد قوته يومه، ومن لا يستطيع أن يشبع جوع عائلته، فالمجتمع الفقير لا يهتم بذلك أساساً، وإن اهتم وشارك فيصبح صيداً سهلاً للنخب المتنفذة ذات المصالح السياسية، بحيث يتم مصادرة اختياره وشراء صوته من قبل تجار السياسة الذين ينشطون في مثل هذه المجتمعات للصعود على أكتاف الفقراء الذين يتحولون الى سلعة موسمية لا يفكرون بها في غير أوانها.

والواقع أن الشعوب الفقيرة تعاني من أنظمة مستبدة دكتاتورية، الذي يعتمد دعم الطبقات الجاهلة، وابعاد الطبقات المتعلمة والسياسية عن مراكز القرار، والمشاركة السياسية، ومؤسسات المجتمع

المدني، وبالمقابل إعطاء الدور الأكبر للعسكر، والانفاق العسكري (القرة داغي، د. ت). وبهذا يتجلى لنا سياسية الإفقار والتجويع التي تمارسها الأنظمة العربية المستبدة من أجل إشغال الشعوب بالبحث عن مستلزمات الحياة الضرورية، وصرفهم عن التفكير بحقوقهم في المساوة في الدخل والمشاركة في الحكم.

5- الفقر يفجر الثورات.

الإحساس بالحرمان الذي يعتبر وعدم الرضا والغضب يعتبر من أهم العوامل المهددة للاستقرار، فهو من شأنه أن يشكل فرصا للعنف الجماعي، وهناك ارتباط وثيق بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع، فعندما لا تجد الجماهير ما يكفيها المنافع والموارد الاقتصادية في الوقت الذي يتيسر فيه ذلك لغيرها من الجماعات تلجأ إلى العنف والانتقام من النظام الحاكم، وتعمد تقويض مؤسسات الدولة عن طريق الاحتجاجات والتي قد تتطور إلى ثورة (كريمة بقدي، 2012).

وهذا ما تؤكده الدراسات التاريخية فالفقر أحد الأسباب الكبرى التي حركت الثورات، فالأفكار والحركات التي وجدت في عصور طويلة، تحت ما يسمى بالاشتراكية، فجرها الفقر. حيث أن كارل ماركس صاحب أشهر النظريات الاشتراكية، اعتبر أن تاريخ الإنسان هو تاريخ الصراع بين من يملك في مقابل من لا يملك (علي صبيح التميمي، 2016).

والثورة التي تندلع بسبب الجوع والفقر تكون مدمرة لا هوادة فيها، لأن الذي لا يملك شيئاً لا يخاف فقدان أي شيء إلى آخر حياته، فالشعوب الجائعة لا تستطيع الصبر طويلاً، سيما إذا عرفت أن هذا الجوع مفروض عليها بسبب سرقة أموالها من قبل سلطة فاسدة لا هم لها سوى سرقة قوت المواطنين، فلنا أن نتخيل كيف ستكون ثورة الشعوب الجائعة. أطاحت بعروش عريقة وامبراطوريات وجمهوريات عظيمة في العصر القديم والحديث، ف بدءا من ثورة الحرافيش في زمن مماليك مصر ومرورا بالثورة الفرنسية في عصر ماري انطوانيت، وانتهاء بما حدث في تونس؛ عندما أقدم شاب على حرق نفسه بسبب الجوع (جلال شيخ، 2019) وبسبب الحكم الظالم، ليصبح ما فعله بنفسه الشرارة الأولى التي أحرقت الظلم الذي مورس من قبل الانظمة العربية على شعوبها منذ أكثر من عقدين من السنين...

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين الحالة المعيشية والاستقرار الأمني

أولاً: العلاقة من المنظور الاقتصادي:

العلاقة بين الفقر والاستقرار علاقة طردية تكاملية لا يتحقق أحدهما بدون الآخر فمتى وجد الفقر وجد الاضطراب وعدم الاستقرار، و حيثما وجدت الصراعات والحروب وجد الفقر، فعل سبيل المثال في تقرير للأمم المتحدة في عام 2002م عن الدول الأقل نموا والأكثر فقر يبين أن 81% سكان هذه الدول، يعيشون في ظل حروب وصراعات وأن 50% يعيشون على أقل من دولار و احد (الأمم المتحدة، 2002م) والحلول المثالية للمعالجة تأخذ الأمرين معاً الاستقرار والنمو والتوزيع العادل للثروات، وفي تجارب معاصرة لبعض دول أمريكا اللاتينية الذي اعتمدت فكرة (النمو أولا والتوزيع ثانياً) وتعني الاهتمام بالاستقرار السياسي والنمو والاقتصادي وتأجيل تحسين أوضاع الناس المعيشية، ولكن لم تنجح، بل أدت إلى نتائج سلبية، فقد تلاشت الطبقة الوسطى، و تضاعف عدد الفقراء والعاطلين، وضعفت ثقة السكان بالسلطات التنفيذية، وبل تراجعت الثقة بالعملية الديمقراطية بمرمتها حيث لم يجد السكان فارقاً إيجابيا في حياتهم، في حين كانت تصارع المؤسسات الحاكمة في تأسيس نظام ديمقراطي بعد عهود طويلة من حكم الاستبداد العسكري (خوان سومافيا، 2003م) .

في حين أن الدول التي سارعت في تحقيق العيش الكريم لمواطنها حظيت بالاستقرار في جميع المجالات وحققت نجاحا وتقدما جعلها في مصاف الدول المتقدمة ككوريا الجنوبية، وسنغافورة.

والملاحظ أن القضاء على الفقر وتحسين عيشة المواطنين يحقق الأمن الاستقرار في بلدان غير ديمقراطية وتخضع لحكم الفرد كما هو الحال في دول الخليج، حتى وإن كان الاستقرار نسبي وغير واستراتيجي نظراً للمخاطر الخارجية المحيطة بها كنتيجة للأخطاء الكارثية للسياسة الإقليمية والدولية، إلا أنها على الصعيد الداخلي حققت استقرار كبيراً ولذلك كنتيجة للتوزيع الثروة والسعي في ترفيه مواطنيها.

هناك ارتباط كبير بين الأوضاع الاقتصادية لأي مجتمع، وتحقيق الاستقرار السياسي فيه، بل أحد أهم مؤشرات قياس الاستقرار السياسي في بلد ما هو نسبة الفقر والبطالة فيه رضا المواطنين عن الوضع المعيشي والتفاوت الاقتصادي بين طبقات المجتمع. فكلما كانت المؤشرات في حدها الأدنى كان هناك حالة من الاستقرار وارتفاعها مؤشر على ضعف الاستقرار واختلال الأمن (مناور العتيبي د.ت).

وفي تقرير المنتدى الاقتصادي (دافواس، 2013م) إشارة إلى أن ثاني أكبر خطر يهدد العالم خلال المفترة المقبلة، هو اتساع التفاوت في الدخول سواء داخل الدولة الواحدة أو الدولة ومحيطها الإقليمي والدولي، في حين يرى عالم الاقتصاد "جليزر" في جامعة هارفارد، بأن اللامساواة في الدخل لأي مجتمع

يدفع كلا الفرقين – الأثرياء والفقراء – على تقويض مؤسسات الدولة، ما يعني عدم الاستقرار في البلاد (أحمد دياب، 2014).

ثانياً: العلاقة من المنظور الإسلامي:

المتتبع للنصوص القرآن يجد أن ارتباط كبيراً بين الفقر والاستقرار كضرورتين لقيام الحياة وتحقيق مصالح البشر على الأرض، فالبلد التي لا استقرار فيه يفقد الناس سبل معاشهم، وإذا انعدم المتاع وحل الفقر تدافع الناس وفسد الاستقرار والأمن. يقول الماوردي: «فإذا عدم المادّة التي هي قوام نفسه لم تدم له حياة، ولم يستقم له دين» (الماوردي، 2013) وجعل الثروة والمال من أسباب قيام الملك، فقال: «فأما تأسيس الملك، فيكون في تثبيت أوائله ومبادئه، وإرساء قواعده ومبانيه، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: تأسيس دين، وتأسيس قوة، وتأسيس مال وثروة (الماوردي، 2013).

فحين أذن الله تعالى بإسكان البشر الأرض، بسط لهم فيها الأمن والاستقرار، وسخر ما عليها للإنسان ﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ﴾ (البقرة: 36) والمستقر موضع مستقر مهيأ للإقامة، والمتاع: هو ما يتمتع به الناس من المآكل والمشارب والمراكب والملابس والمساكن،(البيضاوي 1998م) وفي هذه الآية ربط بين الاستقرار والمتاع كمقومات أساسية لاستقامة الحياة على الأرض، وتقديم الاستقرار بكونه الركن الأهم للعيش في الأرض، وفقده يؤدي إلى فقد كل شيء؛ لأن الأرض التي لا استقرار فيها يهجرها أهلها إلى غيرها، ولو عظمت خيراتها، وتفجرت ثرواتها، فلا قيمة لها بلا استقرار. والأرض المستقرة يبارك في رزق أهلها، ويهنئون بعيشهم فيها، ولا يبارحونها إلى غيرها، فلا حاجة لهم في ذلك وهم يجدون الاستقرار (إبراهيم الحقيل 2014م).

وفي مواضع كثير من القرآن الكريم نجد التأكيد على الترابط بين بين مفهومي الاكتفاء المعيشي وبين الاستقرار والأمن.

– في سورة قريش قال تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (1) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (سورة قريش) بيّن الخالق جل وعلا قيمة الإطعام من الجوع والأمان من الخوف؛ وإذا كانت قريش قد منّ الله عليها بنعمة الطعام من خلال رحلة الشتاء والصيف والمتمثلة في طلب الرزق من التجارة؛ فإن الأمان من الخوف هو الأساس في الاستقرار والطمأنينة.

– وفي سورة المزمل يربط بين السعي في الجهاد في سبيل الله والذي يعتبر أهم أسباب تثبيت الاستقرار وإخضاع الخلق لأمر الله وبين السعي في الأرض بطلب الرزق وتحقيق الاكتفاء فقال تعالى: ﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (المزمل 20)

– وفي دعوة نبي الله إبراهيم بقوله: ﴿وإِذْ قالَ إِبْراهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذا بَلَدًا آمِنًا وارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَراتِ مَن آمَنَ مِنهم بِاللَّهِ واليَوْمِ الآخِرِ﴾ (البقرة: 126)

– وامتن الله على أهل مكة بالأمن والبسطة في الرزق بها فقال سبحانه وتعالى: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (القصص 57).

نستشف مما تقدم من الأدلة مدى ترابط الأمن والاستقرار بالحالة المعيشة والتكامل الحاصل بينهما كشرط أساسي للقيام بمهمة خلافة الأرض وتحقيق مقصد الخالق من الخلق.

المطلب الرابع: معالجات مقاصدية لتحقيق التوازن بين الحالة المعيشية والاستقرار الأمني

جاءت الكثير من الأحكام والتشريعات في القرآن والسنة لضمان الاكتفاء والحد والفقر وتحقيق الأمن والاستقرار كنتيجة لذلك، إضافة إلى ترسيخ مجموعة من المقاصد والقيم العليا التي تضمن تحققهما وسنتعرض لبعض منها فيما يلي:

أولاً: ضرورة حفظ النفس:

من الأصول المقررة في التصور الإسلامي ضرورة البقاء واستمرار الحياة في الأرض، إذ بغير ذلك ينتهي الوجود الإنساني ويختل مقصد الاستخلاف والابتلاء الذي لأجله وجود الكون كله قال تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾ (سورة الجاثية:22). بل إن فقدان المعاش سبب لفقدان الدين؛ لذا كان رسول الله صلى الله عليه يتعوّذ دبر كل صلاة من الكفر والفقر معا، فيقول: ((اللهم أني أعوذ بك من الكفر والفقر)) (أبو داود1991) قال المناوي: «وقرن الفقر بالكفر؛ لأنه قد يجرّ إليه وأمْنُ المعاش لا يتحقّق إلا بتوفير أسبابه (المناوي، د.ت.).

فحفظ النفس من أهم الضروريات التي أمر الشارع جل وعلا بالحرص على صيانتها، وحرم السلوكيات التي تهددها والاعتداء عليها، وحفظ النفس يعني صيانتها من كل مكروه وعدم تعريضها للهلاك. وقد شدد الشرع في حرمتها بحيث جعل التسبب في إحيائها عند إشرافها على الهلاك، كأنه إنقاذ وإحياء

للناس جميعا، والتسبب في هلاكها كأنها هلاك للناس جميعا قال تعالي: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة: 32)

ولضمان إحياء النفس الإنسانية كفل لها الإسلام ما يحقق ذلك من الأكل والشرب واللباس والسكن: قال العز بن عبد السلام: ولن تتم حياته إلا بدفع ضروراته وحاجاته من المآكل والمشارب، والملابس، والمناكح وغير ذلك من المنافع، ولن يتم ذلك إلا بإباحة التصرفات الرافعة للضرورات والحاجات "(العز ابن عبد السلام، 2006)

ولأجل ذلك شُرع مبدأ الضرورة بحيث يحل للإنسان بعض ما حرم عليه لدفع الهلاك عن نفسه كجواز أكل الميتة وشرب المسكر حين تكون هناك ضرورة قال تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ (البقرة: 173) وكذلك الحال في رفع عقوبة السرقة لمن سرق لدفع الجوع عن نفسه.

وانطلاقا من سبق فقد شرع ديننا الحنيف وسائل عدة لاستمرار بقائها على الدوام، واتخذ التدابير الوقائية التي تمنع إزهاقها، وتضمن لها الاستمرارية من خلال توفير ضروريات العيش، من طعام، وشراب، وكساء، ومأوى، ودواء، وتعليم، وكذلك توفير الوسائل الموصلة إليها، من الحرف، والمهن، والصّناعات الكافية للمجتمع. وكذا وسائل العمران، كالطرق، والجسور، ووسائل النّقل البرّي والجوّي والبحري، والمدارس والجامعات، والمراكز الصحّية، والأراضي الصالحة للزراعة، والأسواق التجارية، وغير ذلك مما يقتضيه العيش والعمران. (عبد الكريم حامد، 2016).

ثانياً: تحديد المسؤوليات.

تسعى الشريعة الإسلامية من خلال تشريعاتها المتنوعة لتحقيق الاستقرار المعيشي والذي بدوره يؤسس للاستقرار والأمن ومن تلك التشريعات تحديد المسؤوليات وتعين الواجبات فكل خلية وحدة من وحدات المجتمع من الفرد والأسرة والمجتمع ثم الدولة للقيام بواجبها في تحقيق الاكتفاء المعيشي والخروج من دائرة الفقر والحاجة.

1- المسؤولية الفردية:

أمّا الفرد فإنه مطالب شرعا بالعمل من أجل كسب قوته؛ لإطعام نفسه وسدّ حاجاته، وألا ينتظر معونة الناس، قال صلى الله عليه وسلم:((والذي نفسي بيده، لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلا أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه)) (المنذري 1996) ففيه الحضّ على التعفّف من المسألة والتنزّه عنها، ولو امتهن المرء نفسه في طلب الرزق وارتكب المشقّة في

ذلك كما حثّ عليه الصلاة والسلام على العمل، فقال: ((ما من مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعا فيأكل منه طير، أو إنسان، أو بهيمة إلا كان له به صدقة))(مسلم 2001) ففي الحديث الحثّ على الكسب؛ من أجل إعالة النفس والغير.

1- مسؤولية الأسرة:

لما كانت المسؤولية الفردية تحتاج إلى القدرة على الكسب، وهذا قد لا يتحصل في حالة الأبناء الصغار والأباء العجزة، أو الزوجة المفرغة لرعاية الأسرة، كان لزاما على رب الأسرة أن يرعاهم يقوم بشأنهم لكي لا يصبحوا عرضة للضياع. قال تعالى :﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ (البقرة:٢٣٣)، فالآية تدل على وجوب النفقة والكسوة على الأب نحو زوجته، وأبنائه، وكذا نحو أقربائه بحسب الوسع. وقال تعالى :﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آَتَاهُ اللَّهُ﴾ (الطلاق:٧)، والتقصير في هذا الواجب مع القدرة عليه ستوجب الإثم كما قال النبي صلى الله عليه: ((كفى بالمرء إثما أن يضيّع من يقوت)) (أبو داود، 1999) فالتقصير في العمل والبحث عن الرزق، من أجل كفاية أمْن العائلة يتحمّل إثمه من وجبت عليه نفقتهم.

2- مسؤولية المجتمع.

يأتي دور المجتمع في ردم هوة الفقر والتخفيف من حدة الحاجة للأسر الفقيرة التي لم يتيسر له سبل الكسب وتحقيق الكفاف وتحقيق التوازن المجتمعي الذي بدوره يعزز فرص الاستقرار والأمن

فالجماعة فإنها مطالبة بتأمين كفاية عيش السّائلين والمحرومين بسبب الفقر، أو العجز، من خلال دفع الزكاة، والصّدقات، قال تعالى :﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ (الذاريات:١٩)، وقال تعالى في مصارف الزكاة :﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾(التوبة:٦٠)، فالآية وسّعت في دائرة المكفولين لتشمل حتىّ الغارمين العاجزين عن سداد الدّين، والغريب المنقطع عن بلده، والغازي في سبيل الله ويجب على الأغنياء تفقّد أحوال الفقراء والمحتاجين وسدّ حاجاتهم، وأن لا يدّخروا الأموال في الخزائن مع حاجات الناس إليها، بل يكتفوا بقوت سنة وصرف الباقي إلى ذوي الضرورات والحاجات (عبد الكريم حامدي، 2016) يقول الجويني: « إذا ظهر الضرّ، وتفاقم الأمر، وأنشبت المنية أظفارها، وأشقى المضرورون، واستشعر الموسرون أن يستظهر كل موسر بقوت سنة، ويصرف الباقي إلى ذوي

الضّرورات، وأصحاب الخصوصيات» (الجويني، 2001) وقد أوجب الله على المؤمنين التكافل والتآزر، والتعاون أيام الشدة، والفاقة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم، كمثل الجسد إذا اشتكى عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى)) (البخاري، 2006). وهكذا يصوِّر الحديث علاقة التراحم والتواصل في المجتمع المسلم، الذي تذوب فيه فوارق الغنى، والمنصب، والجاه، وتحلّ محلها مشاعر الرحمة، والرفق، والإيثار، قال تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾(الحشر: ٩)

3- مسؤولية الدولة:

ثم تأتي الدولة لتكون الغطاء الذي يرعى الجميع ويشرف على توزيع الثروة، وترعى ما لا راعي له بكونها تتحمل المسؤولية الكبرى لجميع المسلمين فالدّولة ضامنة لتوفير أسباب المعاش، وتسهيل وسائله، والبحث عن موارده، واستثمار موادّه، وتوزيع ريعه بالعدل على العاملين. ومن واجباتها العناية بالفئات المحرومة، خاصّة في أيام الجدب والقحط، يقول الجويني: «فإن قدرت آفة وأزم وقحط وجدب... فحقّ على الإمام أن يجعل اعتناء بهم من أهم أمر في باله، فالدنيا بحذافيرها لا تعدل تضرر فقير من فقراء المسلمين في ضرّ» (الجويني، 2001).

ويجب على الدولة توفير الأمْن للعاملين والكادحين في الطرقات، والأسفار من اللصوص وقطاع الطريق، لكي يصلوا إلى معاملهم ومصانعهم، ويتّجروا في جوّ آمن لأن الخوف يقبض الناس عن مصالحهم، ويحجزهم عن تصرفهم، ويكفهم عن أسباب الموادّ التي بها قوام أوَدَهم وانتظام جملتهم (عبد الكريم حامدي، 2016) ويقرِّر الجويني بأن الأمْن والعافية هما قاعدتا النّعم كلها، فيقول: «لا تصفو نعمة عن الأقذاء ما لم يأمن أهل الإقامة والأسفار من الأخطار والأغرار، فإذا اضطربت الطرق وانقطعت الرفاق، وانحصر الناس في البلاد، وظهرت دواعي الفساد ترتب عليه غلاء الأسعار وخراب الديار، وهواجس الخطوب الكبار، فالأمن والعافية قاعدتا النّعم كلها، ولا يهنأ بشيء منها دونها» (الجويني، 2001). والدور الأهم للدولة يتمثل في فرض السلطة بتطبيق أحكام الشريعة في دستورها وقوانينها المالية، وتشريعاتها الاقتصادية، فالتشريع المالي الإسلامي يمنع الكثير من دواعي الاضطرابات الاقتصادية في المجتمع، كالمجاعات، والفتن الاقتصادية، من خلال منع الاحتكار، والاكتناز بغير حقّ، والحد من التبذير وإهدار المال العام والتبذير، وكذلك محاربة سبل الغش والخداع في المعاملات، وكذلك منع الربا فترك الدولة لهذه الواجبات يؤدّي إلى ظهور الأزمات الاقتصادية، وانتشار والفقر في المجتمع.

كما أن حرص الدولة على جمع الزكاة، والحثّ على الصدقات، وتنفيذ الوصايا والميراث، وتشجيع الأوقات والهبات، وغيرها من آليات توزيع المال بين فئات المجتمع يكون عوْنا على أمْن المعاش. وبهذه الوسائل يستتبّ الأمن، ويهنأ المجتمع، ويقوم العمران (حسن الترابي، 2010).

وفيما سبق تبين لنا بعض المعالجات التي اتبعها التشريع الإسلامي في تحقيق الاكتفاء المعيشي كخطوة أساسية لتحقيق الاستقرار والأمن، وتجاوز هذه الخطوة يُفضي إلى الدخول في صراعات وإشكالات اجتماعية سياسية لا حصر لها ، الخير كل الخير في اتباع منهج الخالق سبحانه ففيه صلاح الدنيا وعمرانها ولو نظرنا في واقعنا نجد أن دولا غير مسلمة عملت بمقتضى هذا المنهج وحققت الأمن والاستقرار والنهوض الاقتصادي والعمراني، في حين أن الدول الإسلامية لا زلت في حلقة مفرغة من الصراعات جعلت من شعوبها الأفقر عالميا وشردت الملايين من المسلمين في مشارق والأرض .ومغاربها بحثاً عن الأمان والاستقرار والعيش الكريمة.

نتائج البحث

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- أن الفقر في الاصطلاح الفقهي هو "عدم ملك الإنسان لما يكفيه من المال وحد الكفاية تحدده طبيعة المكان والزمان، ويختلف من بلد لآخر.
- أن الفقر أن الاصطلاح الاقتصادي "الحالة التي يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم، وكل ما يعدُّ من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق للحياة "يشترك في الأفراد والمجتمعات وخط الفقر المعاصر هو (1.90) دولار في اليوم.
- الاستقرار هو حالة لنظام ما يتسم بالثبات والنسبي في العلاقة بين عناصره ومكوناته وعدم وجود تحولات شاملة في النظام السياسي.
- مؤشرات قياس الاستقرار في أي بلد تتمثل انتقال السلمي للسلطة، قدرة النظام الحاكم على حماية سيادة الدولة والسيطرة على الوضع الأمني، والمشاركة السياسية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، قلة النزوح الداخلي والهجرات الخارجية.

- العلاقة بين الفقر والاستقرار علاقة طردية تكاملية لا يتحقق أحدهما بدون الآخر فمتى وجد الفقر وجد الاضطراب وعدم الاستقرار، وحيثما وجدت الصراعات والحروب وجد الفقر.
- تحقيق الاكتفاء للمواطنين وتوفير سبل العيش الكريم يمكن الدول من بالاستقرار في جميع المجالات، مثل كوريا الجنوبية، وسنغافورة، ويحقق الأمن الاستقرار حتى بلدان غير ديمقراطية وتخضع لحكم الفرد كما هو الحال في دول الخليج.
- نصوص القرآن والسنة تثبت الكبير بين الفقر والاستقرار كضرورتين لقيام الحياة وتحقيق مصالح البشر على الأرض، فالبلد الذي لا استقرار فيه يفقد الناس سبل معاشهم، وإن انعدم المتاع وحل الفقر تدافع الناس وفسد الاستقرار والأمن.

المراجع

- عطاري، يوسف أيمن يحي حمدو. (2016). القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- بدر حسن شافعي. (2016). إمكانات واتجاهات إعادة الاستقرار في العالم العربي مصر نموذجا بحث منشور في مجلة دراسات شرق أوسطية العدد 75.
- خوان سومافيا. (2003). الخلاص من الفقر الطبعة.
- حسين الأسرج (د.ت). "دراسات في الاقتصاد والتمويل الاسلام"
- د. سامية حسن الساعاتي. (1983). الجريمة والمجتمع، بيروت: دار النهضة العربية.
- رشدي فكار. (1980). تأملات اسلامية في قضايا الانسان والمجتمع، القاهرة: دار وهبة
- السيد على الشتا. (1988)، علم الاجتماع الجنائي، المصر: دار المعرفة الجامعية
- محمد نور الدين. (1999). شحادة مفاهيم استخبارية قرآنية، عمان: مكتبة الرائد العلمية.
- القرة داغي "مشكلة الفقر وكيفية علاجها من منظور إسلامي"
www.qaradaghi.com/chapterDetails.aspx?ID=653
- البيضاوي. (1998). حاشية شيخ زاده على تفسير، اسطنبول: مكتبة الحقيقة.

- فاروق القاضي. (2004). "آفاق التمرد" قراءة نقدية في التأريخ الأوربي والعربي والإسلامي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والتوزيع.
- ديبا ناويان. (2000). الفقر هو انعدام الحلية وانعدام القدرة على التعبير، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد 37، عدد 4، ديسمبر 2000
- ابن تيمية. (د.ت) فتاوي ابن تيمية، مكتبة ابن تيمية.
- محمد عرفة الدسوقي. (د.ت). حاشية الدسوقي، بيروت: دار الفكر.
- الشافعي. (1393). الأم، بيروت: دار المعرفة.
- هويدا عدلي (د.ت) الفقر والسياسات العامة في مصر دراسة توثيقية تحليلية.
- يوسف حسن. (2007). أيدولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، عمان: طبعة مركز الكتاب الأكاديمي، ط1.
- محمد عابد الجابري. (1994). فكر ابن خلدون العصبية والدولة، بيروت: مركز الوحدة العربية، ط1.
- د. أحمد شكر حمود الصبيحي. (2013). ظاهرة عدم الاستقرار في العراق بعد عام دراسة المفهوم والأسباب، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 13.
- كريمة بقدي. (2012). الفساد السياسي وأثره على الاستقرار، بحث ماجستير في جامعة أو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر
- علي صبيح التميمي. (2016). الفلسفة السياسية نظرية بناء الدولة. طبعة دار أمجد للنشر والتوزيع
- جلال شيخ علي. (2019). ثورة الجياع وما بعدها، محلة شفق الالكترونية https://www.shafaaq.com/
- حسن الترابي. (2010). الفقه السياسي مقاربات في تأصيل الفكر السياسي الإسلامي، بيروت: دار العربية للعلوم والنشر، ط.1
- الماوردي، علي بن محمد بن حبيب. (2013). أدب الدنيا والدين، جدة: طبعة دار المنهاج.